المصدر: الاهرام
التاريخ : ٨ اغسطس ٢٠٠١

نقاط الاتفاق والاختلاف مع مقالتى د. رشدى سعيد

د. محمود أبو زيد

كتب الدكتور رشدى سعيد مقالتين بصفحة الحوار القومى بجريدة الأهرام بتاريخ ٦/٢٧ و٢٠٠١/٧/٤.

الأولى بعنوان «مشكلات توزيع مياه النيل بين الدول الحوض ـ المصادر المتاحة لكل دولة يجب أن تدخل فى الاعتبار»، والثانية بعنوان «مشكلات توزيع مياه النيل بين دول الحوض ٤ بدائل للتنمية الجماعية ومنع الإخلال بنظام النهر.

وفى هذا الشأن، ولتوضيح الأمور أمام القارىء والذى يهمه بطبيعة الحال أن يطمئن على مايتعلق بنهر النيل الشريان الرئيسى للحياة فى مصر، أتشرف بأن أوضح الاتى تعليقا على المقالتين المذكورتين أعلاه:

الحقيقة أن المقالة الأولى هى استعراض لبعض الحقائق الخاصة بمنابع حوض النيل واتفاقية عام ١٩٥٩، وهى حقائق نتفق فيها مع الكاتب، وكذلك فإننا نتفق معه بأنه لاشك أن الابعاد السياسية لها دور مهم فى بعض المشاكل التى تثار من وقت إلى آخر بين دول الحوض.

كذلك فإننا نتفق تماما مع الكاتب فى أن الهدف من مقاله، وهو التأكيد على ضرورة أن تؤخذ كافة المصادر المائية المتاحة بدون حوض النيل عند تقرير أى توزيع لمياهه بين دوله، وتجدر الإشارة هنا أن هذا هو احد العوامل التى يعتمد عليها توزيع حصص المياه بين الدول والواردة بقواعد هلسنكى.

هذا مع العلم ايضاً بأن تلك الموضوعات يتم مناقشتها من الخبراء الفنيين والقانونيين من دول حوض النيل، من خلال مشروع الإطار القانونى و المؤسسى للتعاون فيما بين دول الحوض، والذى لم ينته بعد من تقريره النهائى، وأن هذا الموضوع وغيره من الموضوعات مازالت قيد البحث والمناقشة

إلا اننا نختلف مع الكاتب فى نقطة التوقف عن التفكير فى زيادة حصة مصر من المياه القادمة من الهضبة الاستوائية، فمشروعات أعالى النيل بمنطقة السوباط وبحر الغزال وقناة جونجلى جار العمل على تطويرها، نظراً لحدوث العديد من التغيرات الهيدرولوجية والجيومورفولوجيه فى البحيرات والمجارى المائية بالهضبة الاستوائية، وإقرار وتنفيذ هذه المشروعات مرتبط بإقرارها من دول الحوض واستقرار الظروف الأمنية لجنوب السودان.

اما بالنسبة للمقالة الثانية فنود أن نوضح الآتى:

أن القائمين على شئون الموارد المائية بمصر حريصون كل الحرص على حق مصر التاريخى والمكتسب فى مياه النيل لذا فإن سياسة مصر الخاصة بمبادرة حوض نهر النيل، والتى بدأت فى عام ١٩٩٩، قائمة على أساس عدم المساس بحصة مصر من مياه النيل، وان هدف تلك المبادرة هو تعاون دول حوض النيل فى إقامة مشروعات مشتركة بين دولة بهدف تحقيق الفائدة للجميع، اى تقسيم الفائدة الناتجة من إقامة تلك المشروعات بين دول الحوض لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الفقر والقضاء على الأمراض والبطالة

كذلك نود التاكيد على أن أحد المحاور الأساسية للسياسة المصرية هو زيادة حصة مصر من مياه النيل، وذلك من خلال التعاون مع دول الحوض، وذلك هو هدف مصر من المشاركة فى مبادرة حوض النيل وتشجيع التعاون بدلا من التنافس، والذى يمكن أن يؤدى إلى قيام بعض دول الحوض بإقامة مشروعات على النيل بصورة منفردة يمكن أن يؤثر على حصة مصر من المياه، كما ،أن مصر لايمكن أن تكون بمعزل عن أى نشاط إقليمى لدول حوض النيل، وهى التى تعتمد على النيل بصورة أساسية فى كافة أنشطتها الاقتصادية وحياة شعبها.

إن كافة الأنشطة الخاصة بمبادرة حوض نهر النيل والاجتماعات التى عقدت سواء على مستوى الفنيين أو مستوى الوزراء، كانت معلنة ومغطاة صحفيا، هذا بالإضافة إلى تصريحاتنا الصحفية فى هذا الشأن، كما أن كافة المعلومات الخاصة بالمبادرة والمشروعات المقترحة موجودة بالفعل على الإنترنت، وقد صيغت مقترحات المشروعات بعد تنظيم العديد من ورش العمل وإجراء المشاورات مع الوزارات و الأجهزة المعنية.

أن عملية التعتيم التى يفترضها الكاتب بخصوص نشاط مبادرة حوض النيل ليست من مصلحة احد، وكلنا حريصون على صالح مصر ونعمل من اجل ذلك

وتجدر الإشارة إلى أن أحد المشروعات المقترحة ببرنامج الرؤية المشتركة لمبادرة حوض نهر النيل خاص بالاتصالات "Communication"

ويهدف بالدرجة الأولى إلى إلقاء الضوء على نشاط المبادرة و المشروعات التى تم الاتفاق عليها وزيادة معرفة متخذى القرار، وكذلك عامة شعوب الحوض، بأهمية تلك المبادرة والفائدة من تنفيذها.

ونود أن نوضح أن كافة المشروعات التى تم الاتفاق عليها مع دول الحوض حتى الآن ليست إقامة سدود أو منشآت معينة بل هى إجراء دراسات فى مجالات تنمية الموارد المائية والاستفادة منها، ويتم عن طريقها تحديد مدى جدوى إقامة تلك المشروعات من عدمه وتحديد مدى الفائدة والضرر الناتجة عن كل مشروع على كل دولة من دول الحوض، وبالطبع فإن مصر فى ضوء ذلك لن تقوم بالموافقة على أى مشروع يمكن أن يسبب أى ضرر ملموس بمصالحها المائية ، وكما ذكرنا سالفا فإن الهدف من الاشتراك فى المبادرة هو الفائدة لمصر وليس إلحاق الضرر بمصالحها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أن مصر وفي ضوء إثبات حسن النوايا والشفافية في التعامل مع باقي دول الحوض، سبق أن وافقت لاثيوبيا على إقامة عدد محدود جدا من المشروعات الزراعية بحوض النيل الأزرق، ومنها على سبيل المثال مشروع رى كوجا والذى يهدف إلى زراعة حوالى ٦٠٠٠ هكتار وتستهلك كمية من المياه تبلغ حوالى ٥٠ مليون متر مكعب سنويا، وهى كمية ضئيلة جداً، وللمقارنة يكفى أن نعلم أن المنصرف من السد العالى يتراوح مابين ٧٠ ـ ٢٧٠ مليون متر مكعب في اليوم.

أن موضوع إنشاء سدود على النيل الأزرق الرئيسى هو موضوع عرضة للدراسة وليس موضوعا مقررا، وفى حالة عدم ثبوت وجود جدوى من إنشاء أى من تلك الخزانات، فلن يتم الموافقة عليه، مع العلم بأن أى خزان على النيل الأزرق الرئيسى هو فقط لغرض توليد الكهرباء وليس الزراعة، وهو استخدام لن يؤدى إلى التأثير على موارد مصر من المياه.

ونود كذلك الإشارة إلى أن جميع دول حوض النيل تعانى نقص واضح فى الطاقة الكهربائية المستغلة، لذا فإن تلك الدول فى حاجة إلى طاقة كهربائية رخيصة تساعد على التنمية الاقتصادية بها

وأخيراً فإننا لانختلف مع الكاتب فى انه يجب تشجيع السودان وأثيوبيا على تنمية الأحواض المائية الأخرى المتاحة بها واستغلال انهرها فى الزراعة و الرى وتوليد الطاقة الكهربائية، وذلك بهدف تقليل الضغط على استهلاك تلك الدول من مياه النيل الذى تعتمد عليه مصر بصورة أساسية ورئيسية.□

[كاتب هذا التعليق، وزير الموارد المائية والرى، مصر]

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية